ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الصراع في إقليم تيجراي

ومستقبل الدولة الإثيوبية

www.ecsstudies.com

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. **خالد عكاشة**

المدير العام

د. **عبد المنعم سعيد**

المستشار الأكاديمى

تحريـــر

د.**أحمد أمل**

إخـراج فنـى

إسلام على

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

المحتويات

6 **في أثيوبيا.. أبعد من حرب أهلية**

د. خالد عكاشة

8 **موقف الجماعات الإثنية الإثيوبية من الصراع في إقليم تيجراي**

صلاح خليل

12 **الحسابات العسكرية المعقدة للصراع في إقليم تيجراي**

أحمد عليبه

14 **اتّجاهات الصراع في إقليم تيجراي وتداعياته الإقليمية**

مروة أحمد سالم

16 **التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في إقليم تيجراي.**

هايدي الشافعي

20 **خطاب الكراهية في إثيوبيا وتداعياته على تماسك الدولة**

محمود سلامة

24 **مستقبل الصراع في إثيوبيا بعد سقوط "ميكيلي"**

د. أحمد أمل

تقديم

الصراع في إقليم تيجراي
ومستقبل الدولة الإثيوبية

شهد عام 2020 منذ بدايته تصاعداً مطرداً في حدة التوترات بين الحكومة الفدرالية الإثيوبية وأطراف عدة معارضة تمثلت أبرزها في جبهة تحرير تيجراي. وبحلول نهاية العام بلغت هذه التوترات ذروة غير مسبوقة شكلت تحدياً أمنياً وسياسياً كبيراً. ففي الرابع من نوفمبر من عام 2020 اندلع صراع مسلح في إقليم تيجراي بين قوات جبهة تحرير تيجراي الحاكمة للإقليم والقوات المسلحة الإثيوبية. وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد انتهاء المعركة بنصر للقوات المسلحة بعد أقل من شهر على بدايتها، لا تزال الأوضاع في الإقليم بعيدة كل البعد عن الاستقرار.

أمام هذا الوضع الاستثنائي رأى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية معالجة هذا الصراع بما يستحق من الدراسات المعمقة التي تعالج الأبعاد المتعددة للصراع والتي تضم أبعاداً سياسية تخص مستقبل نموذج «الفدرالية الإثنية» الذي تتبناه إثيوبيا منذ عام 1994، أو في شقها العسكري الخاص بتوازنات المعركة التي أدت لدخول القوات المسلحة الإثيوبية مدينة ميكيلي عاصمة إقليم تيجراي، والتي سمحت أيضاً باستمرار المواجهات في جبهات متعددة من الإقليم حتى بعد سوط عاصمته. هذا بجانب الأهمية القصوة لمعالجة الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للصراع الذي خلف أعداداً كبيرة من القتلى والنازحين واللاجئين.

كما حرصت الدراسات المتعددة التي تضمنها هذا الإصدار على استشراف التداعيات المستقبلية المتعددة سواء على مستوى تماسك ووحدة الدولة الإثيوبية بعد أن واكب الصراع في تيجراي صراعات متعددة في أوروميا وبني شنقول، أو على مستوى التداعيات الإقليمية واسعة النطاق بعد أن شكلت مواقف دول الجوار الداعمة للحكومة الفدرالية الإثيوبية عاملاً إيجابياً ساعد على حسمها هذه الجولة من الصراع لصالحها.

وفي النهاية، تبقى الأوضاع الداخلية في إثيوبيا مؤهلة لأن تشهد المزيد من مظاهر التغير وهو الوضع الذي يأتي نتاجاً طبيعياً لمشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة تراكمت آثارها السلبية عبر عقود بما خلق بيئة محفزة للصراع. وفي هذا الصدد يعد الإلمام بالأسباب الجذرية للصراعات الداخلية في إثيوبيا خطوة أولى في فهم طبيعتها واستشراف مآلاتها وتحديد المسارات الضرورية لتجاوزها في المستقبل القريب بما يمكن أن يعيد الاستقرار لإثيوبيا وللقرن الأفريقي بأسره.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في أثيوبيا.. أبعد من حرب أهلية

د. خالد عكاشة

مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

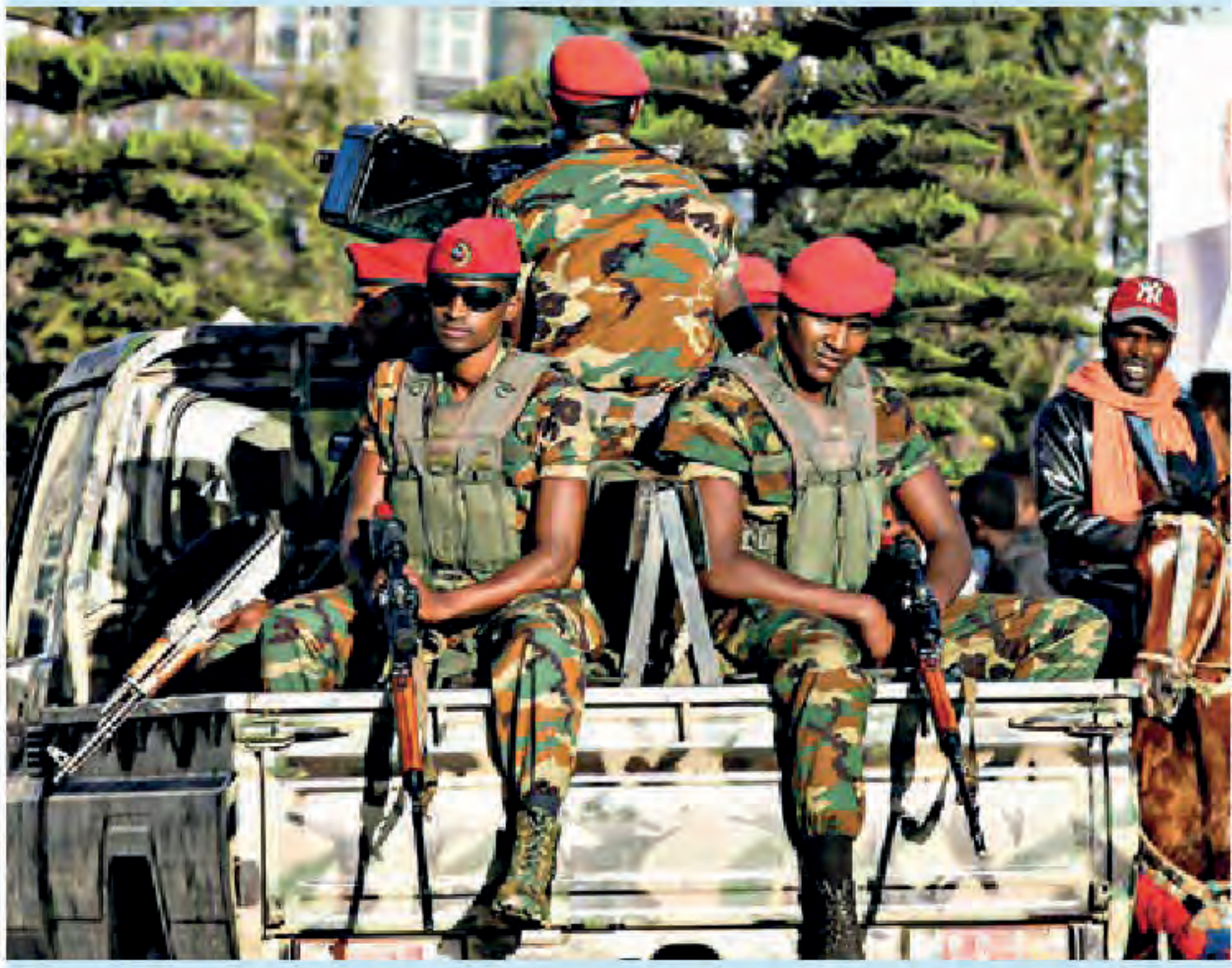

جذور

الصراع الدائر الآن في إثيوبيا، والتفاعلات العديدة التي جرت بعد رسوخ تلك الجذور، تجعل النظر إلى إعلان أديس أبابا استقرار حدة القتال ودخول قواتها "ميكيلي" عاصمة إقليم تيجراي، محل تشكك على الأقل في جانب اعتبار هذا الدخول يمثل كلمة النهاية لهذه الحرب التي اندلعت بين الحكومة الفيدرالية و«الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي".

فالإعلان في حد ذاته صادر عن أديس أبابا وحدها، في حين ضرب على الإقليم حالة عزلة شاملة عن العالم، منذ اندلاع القتال قبل نحو شهر، حيث قامت قوات الجيش الإثيوبي بقطع كل وسائل الاتصال الهاتفي والشبكي عنه، وامتد ذلك للكهرباء والخدمات الأساسية الأخرى. كما بدا أيضًا من الأحداث على الأرض أن قيادات الجبهة نفذت هناك ما يشبه الخروج التكتيكي، باتجاهها اللجوء إلى الجبال للاحتفاظ بالقيادات الميدانية التي لم تخسر منهم أحدًا حتى الآن، وفى نفس الوقت تجنب عاصمتهم وبنيتها عملية التدمير التي كانت تتهيأ لها قوات الجيش الإثيوبي.

الذي يرجح تلك المعطيات أن قادة الجبهة تركوا وراءهم بعض الدبابات وقطع المدفعية، في الوقت الذي حرصوا أثناء الانسحاب نحو الجبال على نقل كل أسلحتهم الخفيفة والمتوسطة إلى هناك. وأيضًا ثمة رسالة عسكرية أخيرة نفذتها الجبهة قبيل خروجها من العاصمة بساعات، تمثلت في إطلاقها دفعة من «6 صواريخ» باتجاه العاصمة الإريترية أسمرة، لتكون ثاني دفعة إطلاق تصيب الجارة القريبة، بعد الأولى التي أصابت مطارها الرئيسي بعد أسبوع من اندلاع القتال.

هذه الرسالة الأخيرة قبل الخروج، تحمل في جزء منها بعضًا من أسباب التراجع الذى قررته الجبهة، فهو يعكس قناعاتها التي تشكلت من أحداث الميدان، بأن هذه المرة لن تكون في مواجهة الجيش الإثيوبي وحده، بل إن إريتريا كشفت عن توجهاتها منذ اللحظة الأولى بأنها ستكون حليفًا مؤكدًا لقوات وتوجهات رئيس الوزراء أبى أحمد، بالنظر للعديد من الإجراءات التي تكشف منها عن أن أسمرة ضالعة في مخطط الهجوم عليها.

فقد سمحت الأخيرة لقوات الجيش الإثيوبي، بالقيام بعمليات التفاف على الإقليم بمحاذاة حدوده مع إريتريا بالتوغل لعشرات الكيلومترات غض الطرف عنه عمدًا، وكذلك قيام المستشفيات في أسمرة باستقبال الجرحى من قوات أديس أبابا، دون جرحى الإقليم ونازحيه الذين وصلوا للمئات في غضون أيام معدودة.

كلتا الدولتين نفت هذا الأمر في تصريحات خجولة غير قاطعة، لكن المؤكد أن قادة «الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي» خرجوا بالفعل من العاصمة «ميكيلى»، هربًا من الوقوع في «كماشة» توافق إثيوبي إريتري على تحطيم قدرات إقليم "تيجراى".

لهذا التوافق الذي يدرك الـ«تيجراي» بواعثه كثير من المؤشرات، لم تخطئها عيونهم المدربة على قراءة ما يدور بجانبي الحدود، حيث كانوا في القلب من الصراعات المدمرة التي نشبت عامي 1998 و2000، بعد أن انقضى شهر العسل بين الحليفين القديمين «الجبهة الشعبية لتحرير تيجراى» و«الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا»، قاد الأولى «ميليس زيناوي» والثانية كانت بقيادة «أسياس أفورقى»، ونجحا في الإطاحة بنظام «منجستو هيلا مريم» 1991 بعد 17 عامًا كاملة من الصراع.

على إثر هذا النجاح منح أفورقى جائزته من الغنيمة بالإعلان عن استقلال إريتريا 1991 مع التعهد ببعض الالتزامات الرئيسية لنظام زيناوى والدولة الإثيوبية، لها علاقة بالأمن والدفاع وتأمين استخدام الموانئ الإريترية للدولة الحبيسة، فضلًا عن اتفاقات تفضيلية للتجارة وتوحيد العملة وغيرها.

على خلفية إثارة «أسياس أفورقى» إشكالية ترسيم الحدود بين البلدين، سرعان ما توافرت الذريعة للانقلاب على تلك الالتزامات، لينقلب كلا الرئيسين لحالة عداء تاريخي وصفها زيناوى طوال سنوات حكمه، بأن إريتريا وجهت لإثيوبيا «طعنة غادرة» في الظهر، في الوقت الذى كان ضباط الجيش الإثيوبي يصفون «همسًا» هذه الحروب المتتالية بين الجارتين، بأنها حرب زيناوى والتيجراي مع أفورقى وإريتريا.

هذه المرة ينظر إلى ما يقوم به رئيس الوزراء أبى أحمد منذ أربعة أعوام

وأسماه نهجًا إصلاحيًا، كونه لا يعدو حزمة من السياسات العرقية ذات البعد «الثأري» ضد قومية تيجراى، خاصة بعد أن قرر حل «تحالف الجبهة الديمقراطية لشعوب إثيوبيا» الذى كانت تسيطر عليه «جبهة التيجراي»، وأسس بدلًا عنها «حزب الازدهار» بغرض الانقلاب على الهوية الفيدرالية لإثيوبيا الدولة متعددة القوميات.

انتقل المشهد الإثيوبي بالطبع نقلة نوعية بعد توقيع اتفاقية السلام والصداقة مع إريتريا يوليو 2018، حيث أسهم ذلك في فوز أبى أحمد بجائزة نوبل للسلام، في حين رفعت مجموعة من العقوبات الدولية التي فرضت على إريتريا منذ العام 2009.

لاحظ الكثيرون ومنهم التيجراي بالضرورة، أن ما تلا ذلك كان نسج صداقة غير رسمية وشخصية للغاية بين أبى أحمد وأسياس أفورقى، في الوقت الذى لم تسهم الاتفاقية إلا بتقدم مؤسسي ضئيل في العلاقات بين البلدين.

لاشك أن الرئيس الإريتري يحمل ضغينة كبيرة للتيجراي، وتعمقت خلال السنوات الأخيرة، عندما برزت الجبهة كمعرقل لتنفيذ اتفاق السلام وإحراز تقدم في ترسيم الحدود، لذلك رفض نظام أفورقى انخراط القيادات التيجرانية في المناقشات الحدودية الدولية، التي يشعرون بأنها تتم بشكل صارم بين الحكومة الفيدرالية التي تم تهميش جبهة تحرير تيجراى منها وإريتريا، فضلًا عن أيديولوجية أفورقى الراسخة التي تنظر إلى الفيدرالية باعتبارها «فوضى عرقية» تناهض مركزية السلطة. وهنا يتلاقى الصديقان مرة أخرى، فتحالف أبى أحمد وأفورقى لا يأتي من فراغ أيديولوجي، بل إن صميم ما يستشعره الداخل الإثيوبي أن إصلاحات أبى أحمد تبتعد عن الفيدرالية المتعددة الجنسيات الموعودة، وهو ما جعل القوميات الأخرى يسودها اضطراب كبير خشية مصالحها المهددة، في تلاقى الزعيمين على هذا المخطط الذي قد يؤدى إلى ضرب استقرار منطقة القرن الإفريقي برمتها، حيث تعيش على بحيرة مضطربة من الإثنيات والعرقيات، التوافق بينهم على درجة عالية من الهشاشة.

وهناك من يرى أن «أسياس أفورقى» يخوض هذا الفصل من النزاعات بالانحياز الشكلي لنظام أديس أبابا، في حين يضمر الكثير من أسباب صناعة التدمير الداخلي لهذه الدولة التي يحمل لها هو الآخر ثأرًا عميقًا، يجعل القادم أكثر خطورة وأبعد ضبابية من أمكانية الرؤية عما ستسفر عنه فصول أخرى قادمة لا محالة.

موقف الجماعات الإثنية الإثيوبية من الصراع في إقليم تيجراي

صلاح خليل
باحث بمركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية

يبدد الهجوم العسكري الإثيوبي المتصاعد في إقليم تيجراي شمال إثيوبيا، والقصف والتحركات العسكرية والحشد والتعبئة بين الجانبين، الآمال في إنهاء سريع للصراع بينهما، فضلًا عن تضاؤل فرص التفاوض مما يزيد مخاوف اندلاع حرب أهلية شاملة، لا سيما في ظل اعتقال آلاف المواطنين في جميع أنحاء البلاد، وفرض حالة الطوارئ لمدة ستة شهور في الإقليم المضطرب، وعدم وجود أفق لتحقيق أي من الطرفين انتصارًا واضحًا في المدى المنظور، والخوف من أن استخدام القوة من جانب الحكومة المركزية سوف يسهم في تأجيج النزاعات الانفصالية والصراعات بين مختلف مكونات إثيوبيا المتعددة، لا سيما أن جميعها لديها طموحات انفصالية ونزعات ذاتية. في هذا السياق، يثور تساؤل عن تأثير الصراع في إقليم تيجراي على القوميات الأخرى من حيث ردود فعلها ومدى تأثرها به، وتأثيره على طموحاتها وإمكانية سعيها لتحقيق أهداف ذاتية، أو ربما كبت طموحها في ظل التدخل العنيف من جهة الدولة من أجل إخماد تمرد التيجراي.

أولًا: المواقف المتباينة للجماعات الإثيوبية

منذ الرابع من نوفمبر 2020 لم تتمكن القوات المسلحة الإثيوبية أو جبهة تحرير تيجراي من حسم المعركة لصالحها، في ظل عدم قدرة الحكومة المركزية بعد أكثر من أسبوعين على حسم الصراع مع الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، فالتراجع أو الانسحاب التكتيكي للتيجراي لوسط الإقليم من المحتمل أن يكون فخًا للقوات الحكومية من خلال استدراجهم لفرض قتال العصابات وتكتيك الكمائن ومصايد الدبابات للقضاء على الأسلحة والمدرعات والميكانيكية، ومن ثم الانقضاض على تجمعات القوات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك سوف تلجأ الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي إلى حرب العصابات من خلال المرتفعات لاستنزاف القوات الحكومية. لا سيما أن الصراع أصبح الآن أكثر تعقيدًا مع اتساع دائرة الاشتباكات لتشمل جماعات أخرى.

1. موقف قومية بني شنقول

بالنظر لعلاقة إقليم بني شنقول جوموز -على سبيل المثال- مع جيرانهم من القوميين الأمهرة، يتضح أنه كان -ولا يزال- لديهم تاريخ طويل من العلاقات المضطربة، لذا

اتخذت قيادات بني شنقول موقفًا واضحًا من الأزمة في إقليم تيجراي، حيث تبنى كتابها ومثقفوها خطابًا واحدًا، وانخرطوا في دعم الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، باعتبارها فرصة ربما لا تتكرر، وفقًا للممثل الدبلوماسي لقومية بني شنقول السيد "نيلسون عبدالناصر"، حيث دعا شعب بني شنقول للخروج من قبضة النظام الحاكم وتحقيق مصيره. في السياق نفسه، نصبت مجموعة مسلحة من بني شنقول كمينًا لناقلة عسكرية تنقل جنودًا من إقليم أمهرة إلى إقليم تيجراي مما أدى إلى مقتل أكثر من 34 شخصًا، وحتى هذه اللحظة لم تتبنَّ حركة تحرير بني شنقول المسئولية عن هذا الهجوم.

وفي تغريدة في مدونة صوت بني شنقول كتب الأستاذ "حسن حامد السيد نور الدين"، أن التعتيم الإعلامي في بني شنقول هو امتداد طبيعي لدولة الاحتلال الإثيوبي لإقليم بني شنقول. وأضاف أن تداعيات الحرب على إقليم تيجراي سوف يستغلها الثالوث المدمر في وصفه لكل من (آبي أحمد، ديمكميي مكونن، تمسجن ترونيه) ضد قوميات الجوموز وبني شنقول، عبر ممارسة انتهاك ممنهج من ضمن الخطة الاستراتيجية لتهجير السكان الأصليين من قراهم في بني شنقول. وأوضح أن هذه الحرب أدت إلى نزوح أعداد كبيرة على الشريط الحدودي للنيل الأزرق في مناطقهم. وطالب "نور" بدور كبير لدول الإيجاد ومجلس السِلم والأمن الإفريقي لتهدئة الأوضاع السياسية والأمنية في إثيوبيا، وتبني مصالحة تفضي إلى سلام شامل بين القوميات المتناحرة.

2. موقف قومية الأورومو

في تغريدة كتبها البروفيسور "مرارا جودينا" -أستاذ العلوم السياسية بجامعة أديس أبابا، وعضو البرلمان السابق، والأمين العام لحزب مؤتمر الأورومو الفيدرالي(OFC)- قال: إن ثمن اضطهاد الأوروميين والتيجراويين وظلمهم وإثارة غضبهم باهظة الثمن للغاية تاريخيًّا، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة في السياسة التي ينفذها ويتبناها "آبي أحمد".

ويتهم نشطاء الأورومو المعارِضة حكومة رئيس الوزراء "آبي أحمد" بمحاولة إعادة تأكيد سيطرتها المركزية على أوروميا، ورفض حملتهم من أجل الحقوق الثقافية والحقوق اللغوية، بما يضع مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية على المحك. وانتقدت جماعة الأورومو بشدة سياسة الحكومة باستخدامها العنف كفرصة للقضاء على خصومها السياسيين، لا سيما أولئك الذين يمثلون تهديدًا كبيرًا لفرص "آبي أحمد" المستقبلية.

3. موقف القوميات في جنوب إثيوبيا:

أما في جنوب غرب إثيوبيا فتترقب القوميات بحذر شديد ما يحدث في إقليم تيجراي، وأيضًا تتخوف من التهديدات التي تحاول قومية (الولايتا) تنفيذها في ظل الأوضاع الداخلية، وإعلان عن إقليم جديد في الجنوب الإثيوبي، وبالتالي تصبح أقاليم الجنوب ثلاثة بدلًا من اثنين.

ومن الواضح أن هناك تباينًا في مواقف الإثنيات الإثيوبية، فمنها من يحاول استغلال الأزمة من أجل تحقيق مكاسب ذاتية وتشجيع عملية تقرير المصير والانفصال، لا سيما في ظل الغبن السياسي والتهميش الذي تعاني منه قوميتا بني شنقول وقومية الأورومو. وهناك من يرى في الأزمة فرصة من أجل الضغط على حكومة "آبي أحمد" من أجل إجراء إصلاحات سياسية، والضغط على حكومته من أجل مزيد من الحقوق لكل من قوميات (ولايتا، غامبيلا، الأنواك، والجوراجي). وهناك من يترقب تطورات الموقف دون الدخول على خط الصراع مثل قومية (العفر، والقومية الصومالية).

ثانيًا: مستقبل الأزمة والدولة في إثيوبيا

يجادل البعض بأن الصراع يمكن أن يضعف الدولة الإثيوبية بشكل كبير، وهو الأمر الذي قد تكون له عواقب إقليمية مدمرة في حد ذاته، لا سيما في تشجيع الجماعات الأخرى في الدولة متعددة الأعراق على مواجهة الحكومة المركزية، ويمكن للصراع في إقليم تيجراي أن يرفع من زعزعة الاستقرار في الأقاليم الأخرى، بفضل البنية الاجتماعية الهشة للقوميات الإثيوبية، وأيضًا بسبب تباعد المناطق عن المركز، بما يجعل المركز غير قادر على السيطرة، وبالتالي يصبح المركز أضعف.

في غضون ذلك، قد تؤدي الأزمة إلى إجبار الآلاف على ترك منازلهم إما بشكل مباشر بسبب الصراع، أو بسبب الخوف من الصراع مما يثير مخاوف من أنه قد يتصاعد إلى حرب أهلية كاملة، ويزعزع استقرار المنطقة التي تعاني فعلًا من هشاشة الأوضاع الداخلية. وفي غضون تلك المعارك نشبت بوادر نزاع بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم أمهرة بعد أن قرر حاكم إقليم تيجراي الجديد المعين من قبل "آبي أحمد" تعيين الكوادر الإدارية في المناطق التي انسحبت منها الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، بينما القوات الأمهرية الخاصة تعتبر تلك المناطق خاصة بها وترفض الانسحاب منها.

من جانب آخر، تعمل الحكومة الإثيوبية على إجراءات قانونية تخولها إخضاع قيادات الجبهة

الشعبية لتحرير تيجراي للمساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبوها طيلة العقود الثلاثة الماضية في إثيوبيا، بالإضافة إلى التخلص من الجبهة الشعبية وتحجيم نفوذها وسطوتها، وشل قدرتها ومنعها من العودة مرة أخرى للحياة السياسية. باختصار فإن التحرك الأحادي الذي تسعى له الحكومة الإثيوبية لإعادة الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، إلى ما كانت إليه قبل ثلاثة عقود ماضية، يضع البلاد في ورطة كبيرة، بما يعني تبعثر القوميات وإحياء فرضية الانفصال، أو الانتقال إلى مرحلة أخرى وهي بلقنة ونهاية إثيوبيا كدولة للقوميات.

وفي السياق ذاته، دعت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، القوميات الإثيوبية وقواتها للانضمام إلى مسار النضال والكفاح المسلح والتمسك بمشروع الفيدرالية الإثنية، والتخلي عن سياسة الحكومة الإثيوبية الرامية إلى الاستبداد، من خلال فرض الرؤية السياسية لحزب "الازدهار"، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة رسالة تحذير لبعض قوى المعارضة له في البلاد، تحمل في طياتها تهديدًا صريحًا لمستقبل التعايش السلمي، وإنذارًا مبكرًا بارتفاع وتيرة التجاذبات الداخلية ذات الطابع العرقي والسياسي في إثيوبيا. ولكن إذا تزايدت الضغوطات الخارجية، خاصة في ظل تواجد الفاعلين الإقليميين والدوليين في المنطقة، ربما تدفع تلك الضغوط الحكومة المركزية وإدارة إقليم تيجراي، للوصول إلى تسوية للصراع بينهما.

ثالثًا: دروس مستفادة لمستقبل إثيوبيا

بجانب الآثار السلبية التي قدمها الصراع في إقليم تيجراي حتى الوقت الراهن، يمكن الخروج باثنين من الدروس المستفادة، يشير أولهما إلى أنه عندما يتعلق الأمر بإفريقيا جنوب الصحراء، وحتى الأماكن الأخرى التي تشهد تطورًا ونموًا اقتصاديًا وتغيرًا اجتماعيًا سريعًا، فإن ذلك لا يعني أن هذه الدول قد حققت تقدمًا حقيقيًا في سبيل تحقيق تماسك الدولة، وأن التوترات العرقية والدينية سوف تتلاشى مع التنمية. فعلى سبيل المثال، حققت إثيوبيا باستمرار على مدى السنوات الماضية أفضل معدلات نمو اقتصادي في إفريقيا، ولكن التوترات العرقية ارتفعت بالتوازي مع التحسن الاقتصادي. أما الدرس الثاني فيتعلق باستمرار تأثير الانتماءات الأولية الإثنية والقبلية في صياغة مستقبل الدول الإفريقية في ظل هشاشة الانتماء الوطني للدولة، الأمر الذي يوفر وقودًا مستمرًّا للصراعات في الكثير من الدول، وفي مقدمتها إثيوبيا.

الحسابات العسكرية المعقدة للصراع في إقليم تيجراي

أحمد عليبه

رئيس وحدة التسلح بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حسمت القوات الفيدرالية الإثيوبية جولة الحرب ضد (جبهة تحرير شعب التيجراي) المعارضة بعد نحو شهر من اندلاع القتال فيما بينهما، وأعلن رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» الانتصار وإحكام السيطرة الفيدرالية على الإقليم. في المقابل، يبدو أن المتمردين التيجراي يعتبرون أن تلك المعركة قد لا تكون الأخيرة في الصراع بين الطرفين على خلفية ما تعتبره التيجراي صراعًا وجوديًا يستهدف تصفيتها سياسيًّا بعد نحو 3 عقود متصلة من الهيمنة على السلطة. الأمر الذي يتوقع معه استمرار التوتر في العلاقة بين الطرفين في ظل سلطة «آبي أحمد».

وينظر مراقبون إلى أن المعركة بشكل عام تعكس تحولًا فارقًا في مسار السياسية الإثيوبية، ما يقتضي التفرقة بين الأبعاد التكتيكية المحدودة للحرب على جبهة التيجراي، وبين الحسابات الاستراتيجية الشاملة للوضع الإثيوبي بشكل عام. إضافة إلى التفرقة بين المعركة بشكل الحالي باعتبارها ليست نهاية المطاف في الصدام المسلح على الجانبين، والسيناريو المحتمل بتجدد الصراع في أشكال أخرى، وهو ما يمكن مناقشته في عدد من الأبعاد، منها على سبيل المثال حسابات الأطراف في المعركة، والمآلات المحتملة لها في المستقبل على النحو التالي:

تعبئة استباقية

تعكس تفاعلات المعركة بين قوات الجبهة والقوات الفيدرالية، حالة من التعبئة الاستباقية تجاوزت حدود العمليات المسلحة في جغرافيا الإقليم، حيث امتدت إلى إريتريا التي انحازت إلى أديس أبابا في المعركة بحكم العلاقة المتطورة بينهما، وعلى حساب التيجراي التي تناصبها إريتريا العداء تاريخيًّا، لذا لم يكن من المستغرب أن توجه المعارضة المسلحة إليها بعض الهجمات الصاروخية التي استهدفت مواقع استراتيجية كمطار أسمرة. وعلى الجانب الآخر مع إغلاق السودان لحدوده مع الإقليم فقدت الجبهة نافذة حيوية للإمدادات العسكرية كانت تتوقعها. كما فرض البرلمان حالة الطوارئ التي أهّلت الجميع لإطلاق المعركة، يضاف إلى ذلك مساعي الأمهرة لاستعادة أراضي غرب إقليم التيجراي، ومن ثم شكلت الحرب فرصة لذلك. وهو في واقع الأمر يعكس من جانب آخر الرهان الخاطئ للتيجراي على أن تصدع السلطة الفيدرالية في أحد الأقاليم قد يغري الأطراف الأخرى على خوض التجربة ذاتها.

في المقابل، على الأرجح لم تكن جبهة تحرير التيجراي تراهن على حسم المعركة المسلحة لصالحها، بقدر ما كانت تسعى إلى الضغط على أديس أبابا للتراجع خطوات إلى الخلف عن خطة المواجهة السياسية مع التيجراي، وإجبار رئيس الوزراء على التفاوض معها لاستعادة بعض مكاسبها السياسية التي خسرتها بالتدريج على مدار العامين الماضيين، الأمر الذي رفضه «آبي أحمد» منذ اللحظة الأولى.

حرب خاطفة

بدأت المعركة بسباق على حسم عملية السيطرة على القيادة الشمالية لأسباب عديدة منها ذات طابع سياسي لأنها تجسد الفيدرالية في الإقليم، لكن الأهم من منظور عسكري في توقيت الحرب أن القيادة هي مخزن عسكري كبير، ومع الإفادات بشأن اقتراب التيجراي من السيطرة عليه، شنت أديس هجومًا جويًا يعتقد أنه كان عنيفًا لحسم تقدم التيجراي، واعترفت الحكومة فعليًا بالقصف بدعوى تدمير معدات في أيدي التيجراي. ولا يعرف على وجه التحديد ما هي أدوات الهجوم، لكن أغلب الترجيحات تشير إلى استخدام مقاتلات السوخوي الروسية Sukhoi Su-27SK، أو MiG-23ML. وربما جرى الاعتماد على الهجمات الجوية في مرحلة متقدمة من المعركة، حيث بدأت الحكومة التهديد باستخدام المدفعية والدبابات (T-72.. T55).

على الجانب الآخر، استخدمت التيجراي القوة الصاروخية في المواجهة لفترة محدودة، فوفقًا للتقارير أطلقت التيجراي 5 صواريخ 3 منها على أسمرة و2 باتجاه أديس أبابا، في استهداف للمواقع الاستراتيجية، إلى جانب نفس الآليات الهجومية تقريبًا، حيث تتهمها الحكومة بأنها نسفت جسورًا، كما دمرت المطار الإقليمي، وإن كان الأمر ينطوي على قدر من المبالغة في وسائل الإعلام، لكن من المؤكد بحسابات المسافات أنه تم استخدام صواريخ متوسطة المدى، وعلى الأرجح أيضًا كانت هناك منظومات دفاع محمولة كتفًا يرجح أنها من نوع «إيغلا» الروسي.

هذا الوضع يشير إلى أن «آبي أحمد» قد وضع خطة المعركة في صورة حرب سريعة يحسم بها المعركة لصالحه. فوفقًا لتقارير دولية اعتمد الجيش الفيدرالي على القوة الجوية في الهجوم المضاد على التيجراي، وربما يعود ذلك لأسباب تتعلق بطبوغرافيا الإقليم التي يصعب معها حسم المعركة من خلال القوات البرية بشكل رئيسي مما استدعى شن هجمات جوية، واتباع تكتيكات مغايرة.

وعلى الرغم من التقارير التي أشارت إلى إسقاط التيجراي إحدى المقاتلات العسكرية، بعد يوم من إعلان «آبي أحمد» الانتصار في المعركة، واستعادة بلدة أكسوم الاستراتيجية؛ إلا أن انسحاب قوات التيجراي من محيط العاصمة ميكيلي يؤكد عدم قدرة الجبهة على الاستمرار في تلك المواجهة وفق مسار العمليات الذي لم يكن لصالحها.

ولا توجد بيانات مؤكدة يمكن الاعتماد عليها في هذا السياق، وكانت عملية قطع الاتصالات وحجب وسائل الإعلام أول سلاح استخدم في هذه المعركة، حيث لا يمكن الاستدلال على الطريقة التي أديرت بها المعركة إلا من خلال بعض الشهادات، ففي الأخير كانت هناك أرقام حول أعداد الضحايا وحجم البنية المدمرة لو اعتمدت يمكن القول إن ما جرى لم يكن مجرد حرب تقليدية على نحو ما يمكن تصوره يسعى معها كل طرف لإنهاك الآخر واستنزاف قدراته بالدرجة الأولى؛ وإنما كانت معارك ساحقة سعى فيها كل طرف إلى سحق الآخر، وتدمير قدراته بشكل نهائي، بصورة تجعله عاجزًا عن استئناف المعركة مرة أخرى في المدى المتوسط.

تداعيات أخطر من النتائج

خلّفت المعركة تداعيات معقدة على نحو يتناقض مع الصورة التي ترغب السلطة في أديس أبابا تصديرها إلى الخارج، ومع طموح «آبي أحمد» بأن يكون رائدًا لمشروع النهضة والتحديث في إثيوبيا، على نحو ما يروج له بشكل دائم، لذا يمكن القول إن تداعيات المعركة ربما تكون أكثر خطورة من نتائج المعركة، فلا شك أن جبهة التيجراي التي تعتبر نفسها خسرت جولة مسلحة حتى وإن لم تعترف علنًا بالخسارة، تصر على استمرار المواجهة ضد «آبي أحمد»، وربما يكون السيناريو الأرجح تحول الجبهة إلى «حرب عصابات» في مواجهة السلطة، كتكتيك بديل للضغط مرة أخرى للتفاوض مع حكومة أديس أبابا. وعلى الأرجح فإن انخراط التيجراي في حرب عصابات طويلة الأمد لن يكون في صالح أديس أبابا. وحتى في حال عدم حدوث هذا السيناريو فإن التكلفة السياسية للإقصاء المتعمد لمكون رئيسي من مكونات الأمة الإثيوبية سيظل دافعًا له للاستمرار في المواجهة التي لن تكون في صالح الطرفين.

في المحصلة الأخيرة، يمكن القول إن العمليات العسكرية الرئيسية بين التيجراي وأديس أبابا انتهت، لكن الصراع لم ينتهِ في ظل استمرار مسبباته، ففي المدى المنظور ربما جاءت النتائج لصالح «آبي أحمد»، لكن على المدى المتوسط فإن مظاهر الاستقرار في إقليم التيجراي، والعلاقة بينه وبين أديس أبابا، ستظل متوترة إن لم يأخذ الطرفان مسار معالجة جذور الأزمة.

اتّجاهات الصراع في إقليم تيجراي وتداعياته الإقليمية

مروة أحمد سالم

زميل كلية الدفاع الوطنية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا

استمر صراع التيجراي لأكثر من ستة أسابيع، وتشير الشواهد حتى الآن على استمراريته في الفترات المقبلة، فمما لا شك فيه أن وجود حركة قومية ذات ذراع عسكري يُعتبر بمثابة شوكة في ظهر النظام الحاكم، وهو الأمر الذي لم يُدره النظام الحاكم بالشكل الذي يجنبه الصدام العسكري المسلح. فقد سعى النظام الحاكم إلى دمج جبهة تحرير تيجراي في حزب الازدهار إلا أنه فشل، لكنه في المقابل لم يتمكن من تصفيتها وتجفيف منابعها بالشكل الذي يؤمنه المواجهات العسكرية، خاصة في ظل وجود مؤشرات واضحة على اتجاه تصعيد الصراع السياسي إلى صراع عسكري، منها إعلان التيجراي عدم شرعية النظام الحالي، وتحدي سلطات «آبي» من خلال المضيّ في إجراء الانتخابات الخاصة به في 9 سبتمبر.

اتجاهات الصراع في إقليم تيجراي

بدت أخطاء الجيش الإثيوبي واضحة وتمثلت في عدم توقع الهجمات العسكرية لقوات إقليم تيجراي، وعدم الاستعداد على الأقل لصدها إن لم يكن ردعها. لكن على الجانب الآخر نجحت الحكومة الفدرالية الإثيوبية في استقطاب المخاوف الإقليمية من انتشار الصراع لدول أخرى من خلال مخاطبة مخاوف دول الجوار بوجود مصلحة إقليمية في نجاح «عملية سيادة القانون» في إقليم تيجراي لضمان السلام والاستقرار، وتقديم مجموعة ينظر إليها على نطاق واسع على أنهم انفصاليون إلى العدالة.

واستطاع الجيش الإثيوبي الاستيلاء على بلدات في غرب إقليم التيجراي وصولًا إلى العاصمة «ميقلي» مستخدمًا بذلك أسلحة عسكرية متطورة عن أسلحة التيجراي، وتوظيف العديد من أوراق الضغط منها قطع الإمدادات عن إقليم التيجراي وقطع الإنترنت ووسائل الإعلام، بجانب حشد الإعلام الإثيوبي ضد التيجراي، لتزخر شبكات التواصل الاجتماعي في إثيوبيا بالاتهامات بأن الجبهة الشعبية للتحرير التيجري تعمل على إثارة الصراع من خلال تنظيم وتدريب وتمويل القوات المعارضة للحكومة الإثيوبية.

وفي المقابل، يظل موقف جبهة التيجراي مثيرًا للجدل، حيث إن رهان التيجراي على قوتها العسكرية على مدار العمليات العسكرية شابه خلل واضح نتيجة غياب الدعم العسكري القوي والمستمر، وهو الذي مكن الحكومة الإثيوبية من إعلان سيطرتها على العاصمة «ميقلي». وعلى الرغم من إعلان جبهة تحرير التيجراي إسقاط طائرة عسكرية واستعاد بلدة من قبضة القوات الاتحادية في اليوم التالي لسقوط العاصمة، إلا أن هذا الرد

لم يكن مناظراً لمكاسب القوات الإثيوبية. كذلك تأتي مشاركة قوات إقليم أمهرا نتيجة للنزاع بينهم وبين التيجراي على السيطرة على عدد من المناطق الحدودية التي ضمها التيجراي خلال سنوات سيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد، وهو ما وفر مصدر دعم قوي للعملية العسكرية التي شنتها الحكومة الفدرالية في الإقليم. وتجسدت الحسابات الخاطئة للتيجراي في الهجمات الصاروخية التي شنتها على أهداف في الداخل الإريتري، وهو الأمر الذي يُحسب ضدها، فهي تفتح بذلك أكثر من جبهة وتشتت قوتها، وتزيد من المخاوف الإريترية، الأمر الذي يجعلها تستمر في دعم موقف أديس أبابا.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الوضع العسكري القائم يعزز بقوة من احتمال دخول جبهة تحرير تيجراي في حرب عصابات ممتدة مستخدمة بذلك أسلوب الكر والفر. ومن الجدير بالذكر أن إقليم تيجراي له تاريخ من المقاومة بأسلوب حرب العصابات، مع استغلال التضاريس الوعرة والحدود على مدار سنوات من الصراع المسلح في الثمانينيات، الأمر الذي يؤشر إلى حرب عصابات طويلة الأمد.

التداعيات الإقليمية الخطرة

لا شك أن عدم الاستقرار الذي تشهده إثيوبيا سيطال الدول المجاورة، ومن تلك الدول -على سبيل المثال- السودان المجاور، وكان موقفه أن أعلن بعد يومين من بدء القتال إغلاق أجزاء من حدوده الشرقية مع إثيوبيا، كما بدأ في نشر أكثر من ستة آلاف من قواته داخل ولاية القضارف المحاذية لحدود تيجراي. كما تشير التقارير من داخل السودان إلى أن حجم التجارة عادة عند نقاط التفتيش الحدودية قد تم تقليصه بالفعل، وأن سائقي الشاحنات من التيجراي يتم منعهم من إحضار شحناتهم إلى السودان خوفًا من أن السلطات في أديس أبابا قد ترى ذلك محاولة لمساعدة التيجراي، وتم إيقاف شحنات الأسلحة والذخائر المتجهة إلى قوات تيجراي في طريقها من السودان.

ولا يقل تأثر الصومال وجنوب السودان بالعواقب المحتملة للحرب بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي، حيث أصبح كل من الصومال وجنوب السودان يعتمدان على وجود قوات حفظ سلام إثيوبية كبيرة للمساعدة في الحد من إراقة الدماء الطائفية في بلديهما. لكن سحبت إثيوبيا ما يقرب من ستمائة من القوات التي نشرتها في منطقة الحدود الغربية للصومال، إلا أنها تركت حتى الآن مساهماتها بقوات في بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام وتم استبدالهم بوحدات شرطة إثيوبية. وحذر تقرير أمني للأمم المتحدة من أن عمليات إعادة الانتشار هذه بالقرب من الحدود مع الصومال ستجعل تلك المنطقة أكثر عرضة للتوغلات المحتملة من قبل حركة الشباب مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في الصومال التي من المقرر إجراؤها في أوائل عام 2021 بعد تأجيلات متعددة، وبالتالي يمكن للفراغ الأمني في الصومال الناتج عن سحب القوات الإثيوبية أن يفسد بسرعة سنوات من الجهود الدولية لتحقيق ما يشبه الأمن والاستقرار في الدولة المضطربة منذ فترة طويلة. وعلى الجانب الآخر، تعرضت إريتريا المؤيدة لموقف النظام الحاكم للعديد من الهجمات صاروخية، وشهدت مجموعة هجمات متفرقة نتيجة الأحداث في إثيوبيا.

وبالتالي فرض الصراع في إقليم تيجراي تغيرات على النظرة الإقليمية إلى إثيوبيا من صانع للاستقرار إلى مصدر رئيسي للتوترات الإقليمية. حيث كان يُنظر إلى إثيوبيا على أنها ضامن الأمن والاستقرار في إقليم القرن الإفريقي المضطرب. ولكن مع انتشار الحرب الأهلية المتصاعدة إلى إريتريا، وتدفق اللاجئين إلى السودان، وتعرض بعثة حفظ السلام الإثيوبية في الصومال الآن لضغوط بسبب الاضطرابات الداخلية، وتعطيل طرق التجارة، وإجبار أديس أبابا على التخلي عن دورها كدولة ارتكاز إقليمية، ووسيط، وشرطي، وقائم حفظ سلام، بالإضافة إلى أزمة اللاجئين حيث عبر خمسة آلاف شخص الحدود الإثيوبية إلى السودان في الثالث من نوفمبر حتى الآن، وصل أكثر من 27000 شخص فروا من العنف في تيجراي إلى السودان إجمالًا، وذلك وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية؛ أصبح هناك منظور آخر باعتبارها دولة تؤثر سلباً على استقرار الإقليم.

ختامًا،

إن مجمل الأحداث تشير إلى استمرارية الصراع، وبالتالي استمرارية الخسائر لدى الطرفين، وتفاقم التداعيات الإقليمية، كما أن خسارة جبهة تحرير التيجراي السيطرة على العاصمة والمدن الرئيسية لا يعني توقفها عن القتال في المستقبل، لكن يعني تغييرًا في تكتيكاتها في الحرب ضد الحكومة، إلا إذا كانت هناك وساطة سلمية دولية سيستجيب لها الطرفان.

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في إقليم تيجراي

هايدي الشافعي
باحثه بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تزايدت حدة الصراع في شمال إثيوبيا سريعًا بين قادة إقليم تيجراي، وحكومة رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد»، واتخذ منحنى جديدًا بعد أن أعلن «آبي أحمد» في 4 نوفمبر إطلاق عمليات عسكرية في منطقة تيجراي، ردًّا على الهجوم الذي شنته الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي على قاعدة القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإثيوبية في تيجراي، وهو ما تسبب في عدد من التداعيات السياسية والاقتصادية داخل إثيوبيا وخارجها. ويركز هذا المقال بشكل أساسي على التداعيات الاقتصادية للصراع على إقليم تيجراي، وعلى الاقتصاد الإثيوبي ككل، وكيف تأثرت به دول الجوار.

التداعيات على الأوضاع الإنسانية في إقليم تيجراي

حذّرت الأمم المتحدة من كارثة إنسانية واسعة النطاق تحدق بسكان منطقة تيجراي الإثيوبية البالغ عددهم حوالي 7 ملايين نسمة، بينما تفرض حكومة «آبي أحمد» حصارًا على المنطقة وترفض دخول المساعدات إليها، في ظل قطع الاتصالات بين المنطقة والعالم الخارجي، وإغلاق الطرق والمطارات، مع نقص شديد في الغذاء والوقود والإمدادات الطبية في المنطقة. ومع استمرار الصراع في تيجراي يبرز عدد من التداعيات السلبية على المنطقة ذاتها، ومنها:

خسائر في الأرواح والممتلكات

لا أحد يعرف عدد القتلى تحديدًا، منذ بدء القتال في 4 نوفمبر، بسبب قطع حكومة «آبي» الاتصالات بالمنطقة، ولكن تشير التقارير إلى أنه خلال ثلاثة أسابيع فقط، قتل مئات إن لم يكن الآف الأرواح، وتهدمت عشرات المنازل، في ظل الصراع المحتدم بين حكومة تيجراي وحكومة «آبي أحمد»، ونفى كل جانب مسئوليته عن مختلف الهجمات الجوية والبرية، واتهم الآخر بمحاولة زعزعة استقرار البلاد، وتشير تقارير صادرة عن منظمة العفو الدولية إلى أن عشرات أو على الأرجح مئات من المدنيين قُتلوا في الجزء الغربي من تيجراي على أيدي مهاجمين مجهولين في بلدة ماي كاديرا يوم 9 نوفمبر، وهو ما تحاول حكومة «آبي أحمد» نفيه.

في الوقت ذاته، تتهم حكومة «آبي أحمد» حكومة تيجراي بإلحاق أضرار بالجسور، وحفر الطرق المؤدية إلى عاصمتها ميكيلي لإبطاء مسيرة القوات الفيدرالية، وقيام الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي بإطلاق صواريخ على مطارين في منطقة أمهرا المجاورة

بإثيوبيا، وصاروخ على مطار في مدينة أكسوم الواقعة شمال غرب ميكيلي، وهي موقع للتراث العالمي.

من ناحية أخرى، تتهم حكومة تيجراي «آبي أحمد» بقصف ميكيلي ومناطق مجاورة، مما أودى بحياة المئات وأدى لهدم العديد من المنازل وإلحاق الضرر بكنيسة ومدرسة، فضلًا عن قصف محطة تيكيزي للطاقة في تيجراي، التي شيدتها الصين ضمن مجموعة استثمارات بلغ مجموعها حوالي 1.5 تريليون دولار في الفترة من 2014 حتى 2018. وتبقى كل هذه اتهامات المتبادلة بلا دليل على هوية مرتكبيها، بسبب انقطاع الاتصالات في المنطقة، بعد إعلان «آبي» حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر، وحظر الوصول برًّا وجوًّا.

تفشي الجراد الصحراوي يضاعف الأزمة

قبل اندلاع القتال في تيجراي، عانت إثيوبيا من أسوأ موجه لتفشي الجراد الصحراوي منذ عقود، والتي دمرت مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة، ولا تزال أسراب عديدة نشطة في شمال شرق إثيوبيا، حيث تقع تيجراي. ومع تطور الأزمة، انقطعت إمدادات الموارد اللازمة لمكافحة الجراد، وبالنظر إلى كون المنطقة من أكثر المناطق تضررًا بغزو الجراد الصحراوي، حيث يتركز الجراد في المناطق الوسطى والشمالية الغربية من تيجراي، ويضر بالمحاصيل والمراعي، مما يؤثر سلبًا على حياة 80% من سكان المنطقة الذين يعتمدون على زراعة الكفاف، مما يعني أنهم يعتمدون على منتجاتهم الزراعية والتي تكاد تكفيهم من أجل البقاء.

حتى بدون حرب، كانت الأضرار الكبيرة التي أحدثها الجراد قد وضعت بالفعل العديد من هؤلاء المزارعين على طريق المجاعة إذا لم تصلهم المساعدات الغذائية في الوقت المناسب. والأسوأ من ذلك هو توافق هذه الفترة من السنة مع ما يسمى بـ»فجوة الجوع السنوية» للعديد من المزارعين في شمال إثيوبيا، حيث يكون قد تم بالفعل استهلاك محصول العام الماضي بالكامل، ولا يزال هناك وقت قبل جني المحاصيل التالية، مما يتسبب في فراغ سلال الحبوب لهؤلاء السكان الذين يعتمدون في تلك الفترة على إمدادات المساعدات الغذائية من الخارج، والذين تقطعت بها السبل خارج المنطقة بعد فرض الحصار عليهم، وهو ما قد يتسبب في أن تظل سلال الحبوب فارغة بسبب الصراع، مما يؤثر على الأمن الغذائي لسكان تيجراي.

الضغط على الأمن الغذائي

في سياق متصل، وفقًا لتقرير صادر عن مكتب تنسيق الشئون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في 20 نوفمبر، يحتاج ما يقرب من مليوني شخص إلى الدعم المنقذ للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والصحة وخدمات الحماية، حيث يشير التقرير إلى أن منطقة تيجراي هي موطن لحوالي 600 ألف شخص يعتمدون على مساعدات الإغاثة الغذائية (أكثر من 400 ألف يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و100 ألف نازح، وحوالي 100 ألف لاجئ)، بالإضافة إلى ما يزيد على مليون شخص آخرين يتلقون مساعدة من شبكة الأمان الاجتماعي. ومن المرجح أن يؤدي تصعيد النزاع في المنطقة إلى جلب 1.1 مليون شخص محتاج إضافي، معظمهم داخل المنطقة.

وبالنظر إلى الوضع الغذائي المتأزم في المنطقة أصلًا، وما قد تسفر عنه مآلآت الحرب، تحذر الأمم المتحدة من أن تيجراي تتجه الآن نحو كارثة إنسانية بمستويات تُضاهي المجاعة الكبرى في 1984-1985، والتي أودت بحياة حوالي مليون شخص قضوا جوعاً، حيث تشير الأمم المتحدة إلى أن المواد الغذائية والضروريات الأخرى، بما في ذلك الوقود اللازم لضخ المياه النظيفة للشرب، ستنفد قريبًا، في غضون أيام معدودة، مما يعرض الملايين للخطر.

وتقول منظمة الإغاثة إنه مع قطع الطرق المؤدية إلى تيجراي، أصبح إيصال الطعام والإمدادات الأخرى إلى اللاجئين مستحيلًا، ومع انقطاع معظم خطوط الاتصال أيضًا، من الصعب معرفة ما يجب القيام به.

تزايد خطر انتشار (كوفيد- 19)

تجاوزت إثيوبيا 100000 إصابة مؤكدة بفيروس كورونا، في حين حذر مسئولو الصحة من بدء الموجة الثانية لانتشار الفيروس في إفريقيا. ويهدد صراع تيجراي بانتشار أسرع لـ(COVID-19) في المنطقة، حيث يفر الناس من منازلهم ناجين بحياتهم دون أدنى اكتراث لأي إجراءات احترازية. إنهم حتى لا يعرفون مما يفرون، كل ما يعرفونه أن الموت يطاردهم.

حتى مطلع نوفمبر 2020، سجلت منطقة تيجراي أكثر من 6600 حالة (Covid-19) و45 حالة وفاة منذ مارس 2020، ويوجد ما يزيد على 1200 مريض حاليًّا في مراكز العزل، بينما فرغت المستشفيات حتى من الأغراض الأساسية، مما يعرض حياة هؤلاء المرضى للخطر. وفي غضون ذلك، تقول الأمم المتحدة إن الشاحنات المحملة بالإمدادات الطبية وغيرها عالقة عند الحدود. على جانب آخر، إذا فرّ هؤلاء خوفًا من الحرب وانضموا إلى صفوف اللاجئين والنازحين، فنحن أمام كارثة إنسانية أخرى.

التداعيات على الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا

تعرض اقتصاد إثيوبيا بالفعل لضغوط شديدة بسبب جائحة فيروس كورونا والصدمات المناخية وأوبئة الجراد التي دمرت المزارع على نطاق واسع، ويمكن أن يؤدي المزيد من الصراع إلى زيادة التأثير السلبي على الاقتصاد الإثيوبي. وفيما يلي أبرز النقاط التي سيتأثر من خلالها الاقتصاد الإثيوبي بالصراع الدائر في تيجراي:

انخفاض معدل النمو السنوي

شهدت إثيوبيا معدلات نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين، بعد إصلاحات اقتصادية واسعة استمرت عقودًا، وأصبحت واحدة من الدول الأسرع نموًّا في العالم، حيث نما اقتصاد إثيوبيا بمتوسط 10.8% بين عامي 2004 و2014، وبلغ معدل النمو في عام 2019 حوالي 9%، وفي شهر أبريل من عام 2020، توقع صندوق النقد الدولي أن يتأثر اقتصاد إثيوبيا بجائحة كورونا، حيث يحقق نموًّا قدره 3.2% فقط خلال عام 2020، و4.3% في 2021، وهو توقع متفائل حينها، وخفّض صندوق النقد الدولي توقعاته في أكتوبر 2020، حيث رأى الصندوق أن تأثير جائحة كورونا الذي جاء مصحوبًا بتفشي الجراد الصحراوي سيؤدي إلى مزيدٍ من الانخفاض في معدل النمو ليصل إلى 1.9% لعام 2020، و0.0% لعام 2021، في أسوأ أداء للاقتصاد الإثيوبي منذ أكثر من عقدين من الزمن، وكان هذا قبل الأحداث الأخيرة في تيجراي، والتي ستودي بالبلاد إلى نقطة حيث لن يكون من المحتمل حدوث أي نمو اقتصادي إذا كانت بعض أكبر أو أقوى مناطقها في حالة حرب مع بعضها بعضًا أو مع الحكومة الوطنية.

الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر

تعد إثيوبيا أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في شرق إفريقيا وخامس أكبر متلقٍّ للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بعد مصر وجنوب إفريقيا والكونغو والمغرب، وتستأثر الصين وحدها بربع الاستثمارات الأجنبية في إثيوبيا، وفي ظل التوترات السياسية القائمة في عدد من الولايات الإثيوبية إلى جانب الصراع الدائر في تيجراي، وانتهاكات حقوق الإنسان وإجراءات الدولة الأحادية الجانب، مثل تعليق خدمة الإنترنت وإغلاق الشبكات الإعلامية، فضلًا عن إغلاق كل وسائل الاتصال في تيجراي، سيؤدي ذلك إلى هروب المستثمرين، خاصة المهتمين بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الوقت الذي يتطلع فيه «آبي أحمد» لجذب الاستثمار الأجنبي لدفع أجندة الإصلاح الاقتصادي المحلية التي تهدف لتحويل إثيوبيا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بحلول عام 2030.

بالإضافة لذلك، يوجد عدد من المستثمرين بالفعل في إقليم تيجراي لا يعلمون شيئًا عن استثماراتهم في الداخل بعد قطع حكومة «آبي أحمد» الاتصالات، وتلك الاستثمارات معرضة للخطر، وقد تتكبد خسائر فادحة بسبب الحرب غير المعلوم مداها حتى الآن.

التأثير على خطط التنمية الاقتصادية لإثيوبيا

هناك أيضًا خطر أن تشتت الحرب الدائرة جهود الحكومة وتصرِفها عن خططها التنموية، فضلًا عن توجيه جزء كبير من مواردها للصراع والعتاد العسكري في مواجهة التيجراي، بينما كان من الممكن إعادة توجيه هذه الموارد بما يخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلًا عن صرف الانتباه عن جهود الحكومة لمعالجة الفقر الممنهج وانعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم هذا العام بسبب جائحة (كوفيد- 19) والجراد الصحراوي.

إضافة لذلك، قد يصرف الصراع انتباه الحكومة عن تنفيذ خطط فتح الاتصالات وغيرها من الصناعات التي تسيطر عليها الدولة أمام المستثمرين، كما أن المفاوضات مع الصين بشأن تأجيل خدمة الديون، والتي من المحتمل أن تؤجل مدفوعات بقيمة 2.1 مليار دولار، قد تكون في خطر، في حين أن 2.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي التي كان من المتوقع صرفها بين 2021 و2023 قد تكون هي الأخرى في خطر مع تحول الصراع الدائر في تيجراي إلى حرب أهلية.

الضغط على المناطق المجاورة لتيجراي

أدى احتدام الصراع في تيجراي إلى نزوح السكان من غرب تيجراي، وإن كان الجزء الأكبر من هؤلاء السكان قد عبر إلى السودان، إلا أنه تم الإبلاغ عن عدد كبير آخر من النازحين داخليًّا في المناطق المجاورة لتيجراي، والتي تعاني أيضًا من عدم الاستقرار، ولكن لم يتم تأكيد الأعداد، وتعمل آلية تتبع النزوح التي تديرها المنظمة الدولية للهجرة على التحقق من الأرقام.

وتُشير بعض التقديرات إلى أن ما يصل إلى 200 ألف شخص قد يفرون من تيجراي خلال الأشهر الـ6 المقبلة، وبالرغم من فرار عشرات الآلاف حتى الآن خارج تيجراي، لكن الكثيرين لا يزالون في الداخل لا يمكنهم المغادرة، أو لا يريدون خوفًا من خطر العنف العرقي.

التداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجوار

بالرغم من أن عمر الصراع في منطقة تيجراي في إثيوبيا لم يتجاوز أكثر من بضعة أسابيع، لكن آثاره لم تتوقف عند حدود إثيوبيا، وإنما يهدد القتال أيضًا بزعزعة استقرار جيرانها، بما في ذلك السودان والصومال وإريتريا.

تداعيات الصراع على السودان

تشير البيانات الرسمية للحكومة السودانية إلى وصول ما يزيد على 42 ألف لآجي إثيوبي فروا من منطقة تيجراي المحاصرة في إثيوبيا إلى السودان المجاور حتى 22 نوفمبر، بمعدل تدفق يومي يصل إلى 4000 لاجئ، 45% من اللاجئين هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، بالإضافة إلى وجود حوالي 700 امرأة حامل، بينما وضعت تسع نساء أطفالها في السودان. وتقدر مفوضية اللاجئين أن حجم المساعدات اللازمة لتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين يتخطى الـ50 مليون دولار، وتناشد المجتمع الدولي لتوفيرها.

وتأتي أزمة اللاجئين الجديدة في الوقت الذي يعاني فيه السودان نفسه من وضع إنساني مزرٍ ناجم عن صراعات داخلية، وأزمةٍ اقتصادية متفاقمة، بالإضافة للفيضانات غير المسبوقة، وتفشي الجراد، فضلًا عن انتشار فيروس كورونا.

وبالحديث عن اللاجئين، تجدر الإشارة إلى أن الصراع العسكري في تيجراي إذا لم يتم السيطرة عليه قد يؤدي أيضًا إلى تسريع تدفق المهاجرين إلى أوروبا عبر شواطئ ليبيا، فضلًا عن زعزعة الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي التي قد تضاعف أعداد هؤلاء المهاجرين، وهو ما تخشاه الدول الأوروبية، بالإضافة إلى مصالحها في المنطقة، لذا تسعى لدفع القضية إلى مجلس الأمن لمحاولة حلها قبل أن تتفاقم.

تداعيات الصراع على إريتريا

تقع تيجراي على حدود إريتريا، وكانت جبهة تحرير تيجراي في طليعة المقاتلين في الحرب الإريترية-الإثيوبية 1998-2000 التي أودت بحياة ما يصل إلى 100 ألف شخص، مما عزز العداوة بين تيجراي وزعماء إريتريا، كما يتهم مسئولو جبهة تحرير تيجراي رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» والرئيس الإريتري «إسياس أفورقي» بالتعاون لزعزعة استقرار تيجراي، وتشويه إرث ونجاحات الحقبة التي كانت تسيطر عليها جبهة تحرير تيجراي.

وتتمثل أبرز التداعيات على دولة إريتريا في تعرض العاصمة الإريترية أسمرة لقصف صاروخي من جبهة تحرير شعب تيجراي في 14 نوفمبر 2020، وبرر زعيم جبهة الشعبية لتحرير تيجراي «ديبرصيون جبريمائيكل» الهجوم الصاروخي بالادعاء بوجود 16 فرقة من الجيش الإريتري كانت تقاتل إلى جانب الحكومة الإثيوبية منذ بداية الصراع، وهو الادعاء الذي أكدته شهادة العديد من الفارين من ويلات الحرب إلى السودان، ونفاه كل من رئيس الوزراء «آبي أحمد» والرئيس الإريتري «أسياس أفورقي». ومع ذلك، التزمت إريتريا الصمت في أعقاب هذا القصف، ربما بسبب ضغوط دولية لعدم تدويل الصراع.

تداعيات الصراع على الصومال

إثيوبيا واحدة من أكبر المساهمين في قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي مع آلاف القوات عبر القرن، بما في ذلك الصومال، التي تحتوي على ما يقرب من 4400 جندي إثيوبي يخدمون في قوة حفظ السلام في الصومال.

وتشير التقارير إلى أن إثيوبيا قد بدأت بالفعل في إزالة أفرادها من خارج بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، حيث عاد أكثر من 500 جندي إثيوبي من الصومال في أوائل نوفمبر 2020، ومن المرجح أن تستمر في سحب باقي قواتها إذا استمرت الحرب، مما قد يُضعف الدعم للقوات الصومالية، ويوفر فرصًا لحركة الشباب لاستعادة الأراضي وتنفيذ الهجمات، لا سيما مع قرب موعد الانتخابات المقبلة في الصومال. على جانب آخر، قد ترى حركة الشباب هذه البيئة الصراعية في تيجراي مناسبة للانتقام من أديس أبابا التي خاضت حربًا ضدها في الصومال.

وختامًا،

فإن تحول سياسة «آبي أحمد» من صناعة السلام إلى الدخول في صراعات مسلحة سيؤدي إلى خسارة الجميع، ويلحق أضرارًا مدمرة بكل من تيجراي وإثيوبيا ككل، مما يؤدي إلى تقويض سنوات من التقدم الإنمائي، كما أن الوضع الحالي يترك الحكومة الإثيوبية أمام خيارات محدودة لإدارة الاقتصاد، حيث تواجه بالفعل تأثير جائحة (كوفيد19-)، بالإضافة لانتشار الجراد الصحراوي، وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، فيما ستؤدي الاضطرابات السياسية في عدد من الأقاليم والحرب الدائرة في تيجراي إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد المحلي المنهك أصلًا، وفي ظل عدم وجود تسوية سياسية للصراع بين الحكومة الاتحادية وسلطات تيجراي، قد تتصاعد الأزمة، مما يهدد وحدة البلاد، خاصة وأن المعركة في تيجراي قد تشجع الحركات الانفصالية الأخرى في إثيوبيا لتحذو حذوها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتقل الصراع بسهولة عبر الحدود، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة القرن الإفريقي بأكملها.

خطاب الكراهية في إثيوبيا وتداعياته على تماسك الدولة

محمود سلامة
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

على الرغم من إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي انتهاء العمليات العسكرية في إقليم التيجراي وتحقيق أهدافها، إلا أن الأزمة الداخلية الإثيوبية بين الحكومة الفيدرالية والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي تمر بمنعطف خطير في ظل اللجوء للخيار العسكري لإنهائها، حيث أبدى المجتمع الدولي قلقه إزاء الأوضاع الإنسانية في إقليم التيجراي بعد فرار 45 ألف إثيوبي معظمهم من النساء والأطفال إلى السودان هربًا من الصراع الدامي. ويعد استخدام «خطاب الكراهية» من قِبل طرفي النزاع منذ تولي «آبي أحمد» رئاسة الوزراء سببًا رئيسيًا في احتدام الصراع بينهما وصولًا إلى اللجوء إلى القوة العسكرية التي تعد الخيار الأسوأ في الحالات المشابهة للحالة الإثيوبية. وهنا يمكن إلقاء الضوء على أسباب وتداعيات استخدام خطاب الكراهية بشكل مستمر في إثيوبيا.

«التيجراي» بين الانعزال والإقصاء

مثل التقارب الذي حدث بين «آبي أحمد» و«إسياس أفورقي» بيئةً خصبة لتنامي خطاب الكراهية ضد «الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي»، حيث وصفت «فورين بوليسي» في مقالها المنشور في «يوليو 2018» الجبهة بأنها «عدو مشترك» لكل من إثيوبيا وإريتريا، وقال الرئيس الإريتري إن «قادة الجبهة سوف يعرقلون التغيرات الإيجابية في علاقات البلدين وفي الداخل الإثيوبي بسبب صدمتهم من فقدان السلطة التي احتكروها لثلاثة عقود تقريبًا»، لتبدأ بعد ذلك مرحلة من انسحاب طوعي لقادة التيجراي عن السلطة الحاكمة من جانب، وبدء «آبي أحمد» في إقصائهم عن المشهد من جانب آخر.

واعتمد رئيس الوزراء الإثيوبي منذ توليه السلطة على سياسة الإقصاء بحق قيادات التيجراي خاصة في المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، وقد أدى ذلك إلى دعوة «تيكليبرهان ولديرجاي» Tekleberhan Woldearegay، أحد القادة الذين أُجبروا على الاستقالة القوات المسلحة إلى عصيان أوامر الحكومة الفدرالية، معتبرًا إياها «قوة معادية» و«تهديدًا للنظام الفيدرالي» و«لا تنتمي للشعب».

وقد فرضت خطوات «آبي أحمد» على قادة التيجراي اللجوء إلى الانعزال عن السلطة الحاكمة حين رفضوا الانضمام إلى «حزب الازدهار» الذي تم تكوينه في ديسمبر 2019 كبديل للجبهة الثورية الديمقراطية الشعبية الإثيوبية التي مثلت الائتلاف الحاكم منذ 1991، بينما انضمت قوميات الأمهرا والأورومو وشعوب جنوب إثيوبيا إلى الحزب.

واستمرت حكومة «آبي أحمد» في إقصاء التيجراي عن المشهد،

حيث قال «دبرصيون جبرميكائيل» رئيس الحزب الحاكم في إقليم «التيجراي» إن السلطات الإثيوبية طردت المنتمين لعرقية التيجراي من وظائفهم الأمنية والمدنية، ومن الخدمة في خطوط الطيران الوطنية والمنظمات الدولية. كما فقد المسئول الأمني للتيجراي في الاتحاد الإفريقي وظيفته بعد شكوى رسمية من وزارة الدفاع الإثيوبية، وأعادت السلطات ضباط التيجراي المشاركين في قوات حفظ السلام في الصومال إلى الثكنات العسكرية أو إلى منازلهم بعد نزع أسلحتهم.

يتضح مما سبق أن السلطة الحاكمة في إثيوبيا استخدمت خطابًا يحرض على الكراهية ضد عرقية التيجراي، سواء بالتصريحات المباشرة أو الإجراءات المتخذة ضدهم بدافع القلق من عودتهم للحكم مرة أخرى. كما تشير تصريحات رئيس الحزب الحاكم في الإقليم إلى سعيه لنشر فكرة ممارسة حكومة «آبي أحمد» للتمييز ضد شعب التيجراي، الأمر الذي زاد من حالة الاحتقان بين الطرفين وأدى في النهاية إلى الصراع المسلح الحالي.

خطاب الكراهية يمتد للعرقية الأكبر في إثيوبيا

لم يتوقف الأمر عند خطاب الكراهية بين «آبي أحمد» وقادة «إقليم التيجراي» فقط، ولكن الأمر امتد إلى تصريحات ضد العرقيات الأخرى، فبعد تأجيل الانتخابات العامة بسبب جائحة كورونا ومقتل المطرب الأورومي «هاتشالو هونديسا» اندلعت تظاهرات واسعة تمثلت نتائجها في مقتل ما يزيد على 230 مواطنًا إثيوبيًّا واعتقال المئات ليصرح بعدها رئيس الوزراء بأن «المجموعات المعارضة التي استفادت من عفو عام منحه عندما تولى السلطة في عام 2018 تحمل السلاح بدلًا من طرح الأفكار والخيارات السياسية».

وألقى «آبي أحمد» باللوم على الناشط الأورومي «جوهر محمد» في اندلاع التظاهرات، واتهمه بالتحريض على العنف والفوضى لتلقي السلطات القبض عليه برفقة آخرين، ووصف «آبي أحمد» التظاهرات وقتها بأنها «فعلة ارتكبها واستلهمها أعداء في الداخل والخارج لزعزعة سلامهم، ومنعهم من تحقيق الأمور التي بدأناها»، ليتهم المتظاهرين صراحةً بأنهم «أعداء» و«عملاء لأطراف خارجية».

وفي رد فعل على تصرفات «آبي أحمد»، قدمت الرابطة الدولية لمحامي الأورومو في يوليو 2020 مذكرة لمؤسسة نوبل للمطالبة بسحب جائزة نوبل للسلام من رئيس الوزراء بسبب الانتهاكات وارتكاب جرائم ضد السلام، وأضافوا فى رسالتهم: «يتسبب السيد آبي وحكومته في تفكيك أي مظهر من مظاهر الاستقرار في البلاد، حيث إن هناك اغتيالات لشخصيات بارزة، وسجنًا لأصحاب الآراء الناقدة، وعمليات قتل خارج نطاق القضاء، وتهمًا ملفقة ضد القادة السياسيين والصحفيين، كما أنه علق الانتخابات دون الالتزام بالجدول الزمني المستقبلي».

وقد ساهم الخطاب المتشدد المتبادل بين «آبي أحمد» والمعارضة في إقليم أوروميا إلى تزايد حالة الاحتقان في الداخل الإثيوبي، وتمتد لتشمل الأورومو (أكبر العرقيات في إثيوبيا) بشكل يهدد استمرار «آبي أحمد» في السلطة، أو انفصال أوروميا عن الدولة، حيث أعلن «جوهر محمد» الإعلامي والناشط الأورومي والذي يحظى بشعبية كبيرة عن نيته الترشح في الانتخابات التي تم تأجيلها عن حزب «مؤتمر شعب أورومو». وقد عُرف الإعلامي الأورومي بتصريحاته الحادة ضد رئيس الوزراء في الفترة الأخيرة، حيث صرح: «أنا أورومي قبل أي شيء»، لتتحول هذه الكلمة إلى حملة سياسية تعارض النظام الحاكم، وقال أيضًا: «لقد حررنا موجات أثير الأورومو، ولسوف نحرر الأرض في السنوات المقبلة»، في إشارة إلى توجهه المستند إلى قيام دولة فيدرالية تمنح الحكم الذاتي للأقاليم. وانتهى الأمر باعتقال «جوهر محمد» بتهمة الاشتراك في قتل شرطي أثناء التظاهرات التي اندلعت في يوليو الماضي، ليشتعل الخلاف بين أنصاره وبين «آبي أحمد».

لفت الانتباه نحو التيجراي من جديد

في الوقت الذي تشتد فيه حالة الاحتقان بين رئيس الوزراء وبين الأورومو، أصر قادة إقليم التيجراي على إجراء انتخاباتهم وعدم الاعتراف بشرعية الحكومة التي يترأسها «آبي أحمد»، الأمر الذي أثار غضب رئيس الوزراء ليبدأ في الترتيب للهجوم على الإقليم الشمالي. وقد صرح رئيس جبهة تحرير تيجراي منذ وقت مبكر بأن رئيس الوزراء يرتب للهجوم على الإقليم بعد لقائه الرئيس الإريتري «إسياس أفورقي» مطلع نوفمبر الماضي، وأنه سيقوم بذلك إرضاءً لصديقه الإريتري، في إشارة واضحة إلى قدرة التيجراي على معرفة ما يدور في أروقة «آبي أحمد». وفي خطوات تصعيدية، تمكن رئيس الوزراء من الحصول على موافقة البرلمان على منع إرسال حصة التيجراي من الميزانية للقيادة الجديدة التي أتت بها الانتخابات التي لا يعترف بها نظام «آبي أحمد»، وهو ما اعتبره «دبرصيون» إعلان حرب على الإقليم.

واستمر التصعيد بين الجانبين ليتحول الأمر من تصريحات عدائية إلى اشتباك بالقوة المسلحة أسفر عن تدمير للبنية التحتية ومعاناة إنسانية لشعب التيجراي. ومع استمرار القتال، تبادل الجانبان التصريحات العدائية ضد بعضهما بعضًا، حيث ذكر رئيس الوزراء أن أهالي تيجراي فاض بهم الكيل مما قال إنه عنف الجبهة ضدهم، مناشدًا أهالي ميكيلي بالوقوف إلى جانب القوات الاتحادية في «تقديم هذه المجموعة الخائنة» إلى العدالة.

أما «دبرصيون جبرميكائيل» فتمثل رده في «أنه ينبغي على الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إدانة الحرب التي يخوضها آبي أحمد ضد إقليمه»، وأن «آبي أحمد يستخدم أسلحة عالية التقنية وفتاكة، وطائرات دون طيار، خلال حربه العسكرية ضدنا التي تستمر منذ أسبوعين»، كما حمّله مسئولية إلحاق معاناة إنسانية عمدًا بالمواطنين، وتدمير البنية التحتية الكبرى مثل سد تيكيزي ومصنع السكر بالضربات الجوية.

ولم يكتفِ رئيس الوزراء بالقتال المسلح الذي دمر حياة الكثيرين، بل اتهم قيادات الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي بأنهم المسئولون عن تدمير البنية التحتية، واستغلال المدارس كمأوى لهم أثناء القتال، كما امتدت تصريحات التخوين لتطال مدير منظمة الصحة العالمية «تيدروس أدهانوم» المنتمي لعرقية التيجراي، حيث اتهمه قائد الجيش الفيدرالي بالعمل على توفير أسلحة للجبهة، لتستمر حملة التشويه والتخوين في كل ما ينتمي للتيجراي، وتستمر معها حالة العداء المتصاعد.

واستمرارًا لموقفه المتشدد، رفض «آبي أحمد» كل الجهود الدولية للوساطة لوقف الحرب قائلًا: «قد نكون فقراء لكننا لا نفاوض على سيادتنا أبدًا، ولن ينجح أي تهديد لإثيوبيا مقابل المال»، وأرسل مبعوثيه للخارج للتأكيد على أن العملية العسكرية هي عملية لإنفاذ القانون وفرض السيادة على الإقليم الذي تسيطر عليه «جماعة مسلحة متمردة». وتطور الأمر بعد ذلك لمطالبة البرلمان الإثيوبي بتصنيف «الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي» منظمة إرهابية.

إجمالاً،

مثل انتشار «خطاب الكراهية» الذي استخدم بشكل مكثف في إثيوبيا منذ تولي «آبي أحمد» رئاسة الوزراء تهديدًا لتماسك الدولة، حيث يجعل من العسير في المستقبل إعادة تماسك النسيج الوطني الإثيوبي بغض النظر عن التطورات السياسية التي قد تقوم على توافقات سطحية وقتية بين النخب السياسية للجماعات الإثيوبية المختلفة.

STOP
WAR
ON
TIGRAY
JUSTICE FOR ALL VICT
ETHIOPIAN DICTATOR, AB
AhmedM s Go
adidas

مستقبل الصراع في إثيوبيا بعد «سقوط» ميكيلي

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد أربعة وعشرين يومًا من العمليات العسكرية في إقليم تيجراي، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي عن سيطرة الجيش الفيدرالي على مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم بصورة كاملة، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تمثل المرحلة الأخيرة من العملية العسكرية. وقد أشار البيان إلى نجاح الجيش الفيدرالي الإثيوبي في إطلاق سراح الآلاف من ضباط وجنود القيادة الشمالية المحتجزين من قبل مقاتلي جبهة تحرير تيجراي، وتأمين السيطرة على مقر القيادة الشمالية بالكامل، فضلًا عن السيطرة على مطار المدينة وكافة المؤسسات الرسمية التابعة للحكومة الفيدرالية ولحكومة الإقليم.

مسار المعارك

منذ اليوم الأول للحرب في إقليم تيجراي سعت قوات الجيش الفيدرالي الإثيوبي لغزو مدينة ميكيلي عاصمة الإقليم، مستعينة بدعم متباين من القوات الإقليمية الخاصة (أكبرها عددًا من إقليم أمهرة وأقلها من الإقليم الصومالي)، وبإسناد بطول الجبهة الشمالية للإقليم يقدمه الجيش الإريتري.

وقد تم الهجوم على ثلاث جبهات رئيسية، أولها الجبهة الغربية من خلال إقليم أمهرة والتي هدفت بالأساس لقطع الاتصال بين إقليم تيجراي والسودان لضمان عدم تسلل المساعدات لداخل الإقليم. وقد مثل إحكام السيطرة على الضفة الشمالية للجسر العابر لنهر تيكيزي نقطة تحول على هذه الجبهة بعدما فتحت الباب لمزيد من التقدم باتجاه المدن الرئيسية مثل شيري Shire. أما الجبهة الثانية فهي الجبهة الجنوبية التي سعى الجيش الإثيوبي لاختراقها، إلا أنه توقف بعد مقاومة شرسة وكمائن نصبها مقاتلو جبهة تحرير تيجراي في مدينة ألاماتا Alamata، وهو ما أدى إلى تبادل الجانبين استخدام القصف المدفعي، قبل أن يستعيد الجيش الإثيوبي قدرته على التقدم من جديد. وفي الحادي والعشرين من نوفمبر حقق الجيش الإثيوبي تقدمًا على الجبهة الثالثة وهي الجبهة الشمالية بعد إعلان السيطرة على مدينة أديجارات Adigarat، وذلك بعد تعقيدات كبيرة شهدتها هذه الجبهة، التي كانت السيطرة عليها بمثابة المدخل الحقيقي للوصول إلى ميكيلي.

وبجانب المعارك البرية على الجبهات الثلاث شهدت سماء إثيوبيا حربًا أخرى بدأتها القوات الجوية التابعة للجيش الفيدرالي بعد أن قامت مقاتلات تابعة للقوات الجوية الإثيوبية بقصف أهداف مدنية

وعسكرية في مدينة ميكيلي. وردًا على الغارات الجوية قامت جبهة تحرير تيجراي بإطلاق العديد من الصواريخ باتجاه أهداف متعددة في مطارات بحر دار وجوندر بولاية أمهرة الإثيوبية، وباتجاه مطار العاصمة الإريترية أسمرة.

ووفقًا لمسار المعارك فإن التقدم البطيء الذي أحرزته قوات الجيش الفيدرالي الإثيوبي وداعميها للوصول بهم فعلًا إلى تخوم العاصمة ميكيلي يقدم مؤشرًا واضحًا على أن «سقوط» ميكيلي لا يعني نهاية المعركة بأي حال. فمنذ اليوم الأول استدعت جبهة تحرير تيجراي خبرات «حرب الجبال» التي خاضتها الجبهة بنجاح ضد قوات الجيش الإثيوبي في ثمانينيات القرن العشرين، وهي الحرب التي اتسمت بكونها حرب استنزاف ممتدة تحولت فيها تمركزات الجيش الإثيوبي في المدن وعلى الطرق الرئيسية إلى أهداف سهلة لقوات جبهة تحرير تيجراي التي احتمت بالجبال الوعرة في الإقليم. ويقدم قيام قيادات جبهة تحرير تيجراي السياسية والعسكرية بالإخلاء السريع للمواقع الرئيسية في العاصمة مؤشرات واضحة على استعداد مسبق لهذه المرحلة الجديدة من الصراع.

محفزات التصعيد

لم يكن من الممكن التأكد من صحة أي معلومات تبثها المصادر الإعلامية التابعة لأي من طرفي الحرب في ظل التعتيم الإعلامي شبه الكامل بعد قطع خدمات الإنترنت والاتصالات عن إقليم تيجراي، الأمر الذي فتح الباب لتدفق سيل من الأخبار الكاذبة التي تعد جزءًا أصيلًا من الحرب النفسية المتبادلة بين الجانبين. واللافت أن حكومة «آبي أحمد» انتهجت مسارًا شديد التطرف بعدما سحبت ترخيص العمل الصحفي من مراسل وكالة «رويترز» في إثيوبيا، وأنذرت هيئة الإذاعة البريطانية BBC ودويتش فيله DW الألمانية، وهي الممارسات التي بدأت مبكرًا حين تم منع دخول الصحفيين الدوليين في سبتمبر الماضي من دخول إقليم تيجراي لتغطية الانتخابات الإقليمية.

ويشير هذا الوضع إلى كون التكلفة البشرية والمادية التي تكبدها إقليم تيجراي قد تكون أكبر بكثير من المعلن عنه إلى الآن. فمنذ اليوم الأول أبدى الجانبان قدرًا من «الوحشية» المتعمدة لحسم المعركة النفسية، حيث قامت الطائرات التابعة لسلاح الجو الإثيوبي بقصف أهداف مدنية في إقليم تيجراي، أهمها وحدات توليد الكهرباء من سد تيكيزي، ومصنع السكر الرئيسي في البلاد، وجامعة ميكيلي. وفي المقابل، قامت جبهة تحرير تيجراي بالاستهداف المتكرر لأهداف متعددة في مدينتي بحر دار وجوندر أكبر مدن إقليم أمهرة.

هذا الوضع يحمل مؤشرات على وجود حصيلة ضخمة من الضحايا ستتسبب حتمًا في تعميق الكراهية بين التيجراي وبين مختلف الجماعات الإثيوبية المنخرطة في الصراع، وعلى رأسها جماعة أمهرة، وهو ما يمكن أن يجعل من المستحيل إعادة توحيد الإثيوبيين في مشروع وطني واحد. فمنذ صول «آبي أحمد» للسلطة تشهد الوسائط الإثيوبية المختلفة نشرًا لخطاب كراهية غير مسبوق كان سببًا في تفجر العديد من الصراعات بين الجماعات الإثنية الإثيوبية المتعددة.

وبدوره عجز المحيط الإقليمي والدولي لإثيوبيا عن احتواء الصراع بعدما أبدت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية رفضًا متكررًا لكافة مبادرات التوسط مع جبهة تحرير تيجراي، بداية من رفض أي محاولة للتوسط من جانب الرئيس الأوغندي «يوري موسيفيني»، ووصولًا إلى رفض جهود فريق الوسطاء رفيعي المستوى الذين عينهم الاتحاد الإفريقي للتوسط بين طرفي الصراع. وقد أضيف إلى هذه المؤشرات مؤشر جديد في الثالث عشر من ديسمبر بعد قطع رئيس الوزراء السوداني «عبدالله حمدوك» زيارته لأديس أبابا بعد ساعات من وصوله، قبل أن يدعو لثمة عاجلة لمنظمة إيجاد، وذلك بعد أن أشارت تقارير إلى رفض «آبي أحمد» القاطع لأي محاولة للوساطة من جانب «حمدوك».

مستقبل الصراع

لم يكن من المتصور الوصول لحل وسط بين الطرفين في ظل التعنت الكبير الذي أبداه طرفا الصراع في إثيوبيا بشأن رفض التفاوض، خاصة بعد أن بادر كل طرف في مرحلة ما قبل الصراع بإعلان الطرف الآخر «فاقدًا للشرعية»، وهو الأمر الذي دفع كلًّا منهما لتبني مطالب متطرفة تجاه الآخر. وأمام هذا الوضع المعقد يمكن استشراف مستقبل الصراع في إثيوبيا في ضوء عدد من الاتجاهات الرئيسية تتضمن:

- استمرار المعارك داخل إقليم تيجراي، خاصة بعد الانسحاب المنظم السريع للقيادة العسكرية والسياسية للجبهة من العاصمة ميكيلي، مع إصدار تصريحات قاطعة باستمرار القتال ضد «الغزاة» في الإقليم. ومن شأن استعادة حالة حرب العصابات في الإقليم أن تهدد أي فرصة حقيقية لاستعادة الاستقرار في إثيوبيا برمتها. بل إن الفترة المقبلة قد تشهد تطويرًا للهجوم على مستوى

إقليمي بعدما شهدت العاصمة الإريترية أسمرة موجة جديدة من القصف الصاروخي في التاسع والعشرين من نوفمبر أسفرت عن وقوع ستة انفجارات مختلفة، وذلك بعد يوم واحد من إعلان «آبي أحمد» عن سقوط ميكيلي.

- هناك فرصة حقيقية لانتقال الصراعات إلى أقاليم جديدة تشهد صدامات أهلية منذ سنوات، إلا أنها قد تتحول إلى صراعات واسعة النطاق، مثل الصراع بين الصوماليين والعفر وبين الأورومو والصوماليين وبين الجماعات الجنوبية وبعضها بعضًا. وتجد هذه الصراعات في الوضع القائم حاليًّا فرصة استثنائية مع استمرار انشغال الحكومة الفيدرالية بالتعامل مع إقليم تيجراي كمصدر رئيسي للتهديدات الأمنية لحين تحقيق الهدف المعلن بإلقاء القبض على كافة قيادات جبهة تحرير تيجراي.

- على الجانب السياسي لا ينتظر أن ينعكس إعلان «آبي أحمد» إنهاء العملية العسكرية بالإيجاب على قدرته على تمرير مشروعه للتخلص من مبدأ الفيدرالية الإثنية بما يسمح له بتركيز السلطة في يده، حيث لا يزال هذا المشروع يلقى معارضة كبرى من قطاع واسع من جماعة الأورومو على وجه الخصوص. ومن شأن هذا الوضع السياسي المعقد أن يعزز من جدوى الحلول غير السياسية لمختلف المشكلات التي تواجهها البلاد، وهو ما يعززه انتشار السلاح في يد أطراف متعددة بجانب الحكومة الفيدرالية كالحكومات الإقليمية والحركات المسلحة التي أعادها «آبي أحمد» لداخل البلاد بعد وصوله للسلطة.

- تبدو القيادات السياسية لجماعة أمهرة الكاسب الوحيد من التطورات الأخيرة، حيث عززت المعركة من اعتماد «آبي أحمد» على الدعم السياسي للجماعة بتصعيد العديد من رموزها لمناصب قيادية من خلال جمع «ديميكي مكونين» Demeke Mekonnen بين منصبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ووزارة الخارجية، وتنصيب «تميسجين تيرونه» Temesgen Tiruneh رئيس حكومة إقليم أمهرة رئيسًا جديدًا لجهاز الأمن والمخابرات، وتعيين «جيدو أندرجاتشيو» Gedu Andargachew في منصب مستشار رئيس الوزراء للشئون الأمنية. كما أسفرت العمليات في إقليم تيجراي عن سيطرة القوات الخاصة لإقليم أمهرة على المناطق المتنازع عليها طويلًا بين الجماعتين. وهذا الوضع سيدفع الجماعة لمحاولة الحصول على المزيد من المكاسب السياسية في المستقبل، سواء في الانتخابات المقبلة أو ما بعدها، وهو ما يمكن أن يحرك دورة جديدة من الصراع في إثيوبيا.

وبغض النظر عن حقيقة «النصر» الذي أعلن عنه «آبي أحمد» بسقوط مدينة ميكيلي عاصمة إقليم تيجراي؛ فإن اندلاع الصراع في الرابع من نوفمبر قد شكل بالفعل نقطة تحول بارزة ستحدد مستقبل الدولة الإثيوبية وإقليم القرن الإفريقي ككل بعد أن أعاد طرح الآليات الصراعية كبديل متاح لتسوية الخلافات السياسية والتناقضات بين المكونات الإثنية المختلفة في واحد من أكثر أقاليم العالم تنوعًا وتعقيدًا.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 AL-Merghani St., Heliopolis, Cairo

+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

/ecsstudies